

أداء المؤسسات السياسية والثقة في الجزائر

PERFORMANCE OF POLITICAL INSTITUTIONS AND TRUST IN ALGERIA

الاسم واللقب: مختاري محمد

الانتماء: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)

البريد الإلكتروني: mokhtarim@yahoo.com

الاسم واللقب: مختاري فيصل

الانتماء: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)

البريد الإلكتروني: mokhtarifaycal@gmail.com

Reçu 09-05-2019	Accepté 17-11-2019	Publié en ligne 25-12-2019
-----------------	--------------------	----------------------------

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية بهدف معرفة مدى العلاقة بين أداء المؤسسات السياسية والثقة في الجزائر، ولتحقيقه قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتناول الاطار النظري والذي يتعلق بأداء المؤسسات السياسية من جهة والثقة من جهة أخرى، أما المحورين المتبقين والمتمثلين في الدراسة الوصفية للعلاقة بين الأداء الحكومي والثقة في الجزائر، والاختبار الاحصائي لهذه العلاقة. وقمنا بذلك من خلال توزيع استبيان على 203 مواطن جزائري. وتوصلنا في نهاية الدراسة الى أن الأداء الحكومي المتعلق بعدة جوانب يؤثر على المستويات الثلاثة للثقة (الثقة العامة، الثقة في الأفراد، الثقة في المؤسسات) من جهة، ومن خلال اختبار (Independent T-Test) تبين من جهة أخرى أن هذا التأثير يختلف من مستوى لآخر.

الكلمات الرئيسية:

المؤسسات السياسية، الثقة، رأس المال الاجتماعي.

Abstract :

This research paper aims to identify the relation between performance of political institutions and trust in Algeria, in order to achieve this goal, we divided the study into three main axes. The first focuses on the conceptual framework related to the performance of political institutions on the one hand and trust on the other. The two remaining axes represented the descriptive study of the relationship between government performance and trust in Algeria, and the statistical test of this relationship. where we did this through the distribution of a questionnaire to 203 Algerian citizens. At the end of the study, we concluded that government performance on several aspects affects the three levels of trust (public confidence, trust in individuals, trust in institutions) on the one hand, and the Independent T-Test showed that this effect varied from level to level on the other hand.

Keywords: Political Institutions, Trust, Social Capital.

1- مقدمة:

ان المقاربات المستخدمة في دراسة رأس المال الاجتماعي متعددة، لتشعب التعاريف المستخدمة وأدوات التحليل والمنهج المتبع في الدراسة، وتم الاعتماد في كل مقارنة على تقديم رؤية خاصة لدراسة رأس المال الاجتماعي. من بين تلك المقاربات كان هنالك النهج المؤسسي، فأدى التركيز عليه إلى إغفال البعد الكيفي في دراسة الشبكات، وهو البعد المتعلق بأدائها، وكيفية ممارستها لدورها في تكوين الثقة بين أعضائها، والتي تعتبر المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي. فرأس المال الاجتماعي مرتبط بعدد من النتائج السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه المؤسسات، هي المؤسسات الديمقراطية ذات الأداء الجيد (Putnam, 1993)، (Woolcock, 2001). وبهذا تعتبر المؤسسات السياسية كمصدر لتوليد رأس المال الاجتماعي.

اعتبر النهج المؤسسي أن رأس المال الاجتماعي لكي يزدهر يحتاج إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي وكذلك المؤسسات السياسية والقانونية الرسمية (Kumlin and Rothstein, 2005). لكون المؤسسات والسياسات الحكومية تخلق رأس المال الاجتماعي وتوجهه وتؤثر عليه. كما يركز النهج المؤسسي على دور الدولة كمصدر لتوليد رأس المال الاجتماعي. فالدولة تقوم على تقوية الثقة بينها وبين المواطن، من خلال توفيرها للمعلومات ورصد التشريعات، وتنفيذ الحقوق والقواعد التي تفرض عقوبات على منتهكي القانون، وتحمي الأقليات، وتدعم نشاط المواطنين ومشاركتهم.

في ظل ما تشهده الجزائر من تغيرات سياسية في الآونة الأخيرة، جاءت هذه الورقة البحثية بهدف تبيان تأثير أداء المؤسسات الحكومية على مستوى الثقة في الجزائر، ومن هذا المنطلق فان اشكالية الدراسة تمثلت في: **ما مدى تأثير الأداء الحكومي على الثقة في الجزائر؟**

للإجابة على هاته الاشكالية يمكن صياغة الفرضية التالية: الأداء الحكومي يؤثر على الثقة في الجزائر.

وللتأكد من صحة هاته الفرضية تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية:

- الاطار النظري للدراسة
- دراسة وصفية لأداء المؤسسات السياسية والثقة في الجزائر
- الاختبار الاحصائي للدراسة.

2- الاطار النظري للدراسة

اهتم النهج المؤسسي بنظرية رأس المال الاجتماعي، تزامنا وأن رأس المال الاجتماعي لكي يزدهر يحتاج إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي وكذلك المؤسسات السياسية والقانونية الرسمية حسب (Kumlin and Rothstein, 2005). الكثير من البحوث التي تطرقت الى دراسة رأس المال الاجتماعي والمؤسسات السياسية توجه العديد من الباحثين الى تضمين تحليل مختلف التدابير المتعلقة بالأداء الحكومي.

الأداء المؤسسي يعد مؤشر ضروري للغاية لقياس رضا المواطنين اتجاه السياسات الحكومية المطبقة، باعتبار أن هذه الثقة ترتبط بمدى استجابة الحكومة لانشغالات المواطن، والمحاولات الجادة من أجل تحقيق ما يخدم صالح هذا المواطن. الثقة في الحكومة تعتبر أكثر أهمية من العلاقات الحزبية أو الأيديولوجية لدعم السياسات الحكومية، فهي عنصر رئيسي لبقاء المجتمع باعتبار أن الحكومة تقوم بتحقيق كل ما هو ضروري للمواطنين فإن هذا يعتبر من أهم آليات بناء الثقة، وبالعكس فإن هذه الثقة بين الحكومة والمواطن تندهور عندما يصبح أداء الحكومة أقل فعالية في توصيل ما يريده الأفراد.

2-1. المؤسسات السياسية

النهج المؤسسي يركز على الأداء الحقيقي للحكومة باعتباره مؤشر قوي لفهم ثقة المواطنين في هاته الحكومة. فالثقة هنا لا تعتبر سمة شخصية تتعلق بالظروف الاجتماعية المرتبطة بثقافة ديمقراطية أو رأس مال اجتماعي متطور. هذا راجع الى أن جميع المواطنين معرضون للإجراءات الحكومية، فمن المحتمل أن توزع الثقة في المؤسسات السياسية بشكل عشوائي بين مختلف أنواع الشخصيات وأنواع ثقافية واجتماعية مختلفة. الا أنه من المرجح أن تؤدي المؤسسات الحكومية ذات الأداء الجيد الى ثقة المواطنين، بالمقارنة مع تلك التي تؤدي بشكل سيء أو غير فعال فإنها تولد مشاعر عدم الثقة وانخفاض الثقة. في دراسة للبنك الدولي سنة 2002 تم الاستناد الى ثلاثة جوانب من البيئة الرئيسية للبلد: فعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتميزها بحيث ترتبط القيم الأعلى بنتائج أفضل للحكومة. كم تم الاشارة الى الناتج المحلي الإجمالي للفرد المسجل في عام 2000، وهو ما يمثل بديلا لمتوسط الدخل أو مستوى التنمية الاقتصادية في البلد. وبما أن البلدان الأكثر ثراء قد يعتقد أنها أكثر داعمة للديمقراطية، والثروة قد تكون مرتبطة بشكل معقول بمستويات الحرية ونوعية الحكم، فإن هذا المتغير في النموذج يتجنب الترابطات الزائفة. ويمكن قياس الأداء المؤسسي من خلال رصد درجة رضا المواطنين للسياسات المتبعة من طرف المؤسسات السياسية (مؤسسات الدولة)، نخص بالذكر الحكومة والمحاكم والشرطة وموظفي الخدمة المدنية، الى جانب الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام مثل التلفزيون والصحافة، بالإضافة إلي البرلمان ودور العبادة ونقابات العمال والنقابات المهنية ورئيس الدولة، فضلا عن المجالس النيابية والمؤسسات العامة.

حجة (Putnam, 1993)، الذي يظهر فيه أن الأداء الحكومي يعتمد على مستويات رأس المال الاجتماعي. المشكلة مع هذه التحليلات هي أنه ليس من الواضح كيف تعمل السببية. فعلى سبيل المثال، وباستخدام المسح الاجتماعي العام في الولايات المتحدة (GSS)، وجد أن الثقة في المؤسسات لها تأثير أكبر على الثقة في الأشخاص. على الرغم من أن المؤسسات السياسية الفعالة لا تضمن الأداء الحكومي الجيد، فإنها يمكن أن تساعد، فمن الممكن تصور قيام حكومة بأداء غير مرض على الرغم من وجود مؤسسات جيدة، الا لأنه من الصعب تصور أداء حكومي مرض دون وجود مؤسسات فعالة لوضع السياسات وتنفيذها.¹

في دراسة لـ (Putnam) حول الأداء المؤسسي الإقليمي في إيطاليا لدراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و المشاكل الاجتماعية. تم من خلالها تحليل البيانات على المستوى الإقليمي الإيطالي للفترة الممتدة من القرن التاسع عشر إلى الثمانينات، أظهرت النتائج أن بعض المناطق لديها مستويات عالية نسبيا من رأس المال الاجتماعي في حين مناطق أخرى مستوياتها أقل بكثير. أظهر تحليل "Putnam" دليلا قويا على أن رأس المال الاجتماعي شرط مسبق للنمو الاقتصادي والحكومة الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير السجل التاريخي إلى أن الرفاهية الاقتصادية لهذه المجتمعات تنبع من كونها مدنية، وليس العكس.²

2-2. الثقة

حسب تصور "بوتنام" لرأس المال الاجتماعي فانه يعنى به الروابط بين الأفراد و الشبكات الاجتماعية وكذلك معايير المعاملة بالمثل وبالثقة التي تنجم عنها، و في هذا المعنى يرتبط رأس المال الاجتماعي ارتباطا وثيقا بما سماه الفضيلة المدنية". يرى في هذا الجانب أن "الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها".³ من هذا المنطلق فإننا نلاحظ وجود حلقة تبدأ من أن الثقة تساعد على بناء رأس المال الاجتماعي وهو الآخر بدوره يساعد على تعزيز المؤسسات السياسية، وبالتالي التحسين من الأداء الحكومي وهذا ما يؤدي الى تحفيز ثقة المواطنين. أما إذا انخفضت الثقة الاجتماعية فمخزونات رأس المال الاجتماعي ستتناقص، وبالتالي ضعف أداء المؤسسات السياسية، والأداء الحكومي سوف يعاني وثقة المواطنين في الحكومة سوف تهتز.

هنالك أدبيات لم تقم بالتمييز فيما يخص الثقة في المؤسسات السياسية من الجانب التمثيلي للنظام السياسي من (أحزاب، وبرلمانات، وما إلى ذلك) هذا من جهة، ومن جهة أخرى الثقة في المؤسسات السياسية التي تقوم على الجانب التنفيذي. يحوز الجانب التمثيلي على الدور الرئيسي للمؤسسات السياسية، وهي أن تكون حزبية. من المعتقد أن يقوم الحزب السياسي الذي يتمتع بسلطة الحكومة، أو الأغلبية في البرلمان، تنفيذ أيديولوجيته بطريقة حزبية، مما يؤدي بالناس الذين يؤيدون أيديولوجية الحزب الحاكم (أو الأحزاب)، أن يكون لديهم الثقة بهم، في حين أن المواطنين الذين يعارضون هذه الايديولوجية، ما هي الا تعبير عن انعدام الثقة. فمن الأرجح أن هذا النوع من الثقة الحزبية أو انعدامها ينبغي أن تؤثر على الثقة العامة. في الولايات المتحدة هنالك ما يسمونه "السمة الشخصية للثقة في الآخرين" قد يفسر التطورات في ثقة الجمهور. "يبدو أن الشعور العام بالثقة في المؤسسات مستمد من النظرة الشخصية للتفاؤل، الارتياح والثقة".⁴ يضع (Newton and Norris, 2000) هذا التدفق السببي عندما يجدان ارتباطا إيجابيا، وقويا على المستوى الكلي في تحليل الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية في سبعة عشر دولة للديمقراطيات الثلاث. كما يفسرون النتائج التي توصلوا إليها كدليل على أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يساعد في بناء مؤسسات اجتماعية وسياسية فعالة، مما يساعد فعالية الحكومات، وهذا بدوره يشجع الثقة في المؤسسات المدنية.

ان كل ما يشير إليه عن وجود للعلاقات هي ناتجة عن تباين فيما يملكه الأفراد من رأس المال بأنواعه المختلفة، بل بات التركيز على توجهات وقيم عامة تقاس بالثقة بالآخرين، و كذلك لقيم التسامح و التبادلية القائمة على الانتماء المشترك. و يرى "Putnam" أن وجود اللامبالاة اتجاه الديمقراطية الليبرالية في أمريكا لا تعود لكونها شكلية إلى حد كبير، فهي تعنى في الترشيح والانتخابات للمواقع العامة وكذلك في الفصل النسبي بين السلطات الثلاث، بل في الحقيقة هي تعود إلى التآكل في رأس المال الاجتماعي.⁵ كما توصل (R. Putnam, 2000) في كتابه إلى أنه يوجد تراجع خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في مستوى المشاركة السياسية في الولايات المتحدة، و شمل هذا التراجع فيما يسمى "بالعلاقات الاجتماعية غير الرسمية"، وكذا في مستويات الثقة و التسامح بين الأمريكيين. و قد علل هذا التدهور إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة.

3- دراسة وصفية لأداء المؤسسات السياسية والثقة في الجزائر:

لدراسة العلاقة بين الثقة والمؤسسات السياسية توجب علينا اعداد استبيان من أجل الالمام بمختلف المؤشرات التي من شأنها تمكيننا من الدراسة، الا أن هنالك مجموعة من التحديات الصعوبات كتكميم أو قياس بشكل مباشر كل أبعاد الأداء الحكومي، والثقة. بالإضافة الى أن رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على المستوى الجماعي فلاستبانات التي تقدم للأشخاص هي الطريقة المثلى لقياسه.

تضمنت الاستمارة المقدمة للمجيبين على مجموعة واسعة من الأسئلة كانت كلها مغلقة، فكان على المجيب أن يختار الاجابة المناسبة حسب رأيه فقط. اشتملت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة كالمعلومات الشخصية للمستجيب كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، منصب العمل الذي يشغله. بالإضافة الى أداء المؤسسات السياسية (الأداء الحكومي). هذا الى جانب اسئلة أخرى ضمت مؤشر رأس المال الاجتماعي وهو الثقة.

3-1 معام الصدق والثبات

قبل اجراء أي بحث أو اختبار يجب التأكد من صحة صدق الاستبيان، بحيث يجب أن تكون كل فقرة من الاستبيان متسقة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وبهذا نعكس درجة ثبات واتساق أداة القياس. من أجل الكشف عن الثبات وجب علينا استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) من ناحية معرفة الاتساق الداخلي للعبارة بحيث أن الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا كرونباخ يجب أن تكون 0.70، فكلما ارتفعت قيمة المعامل دلت على وجود ثبات أكبر لأداة القياس.

معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ لفقرات الاستبيان ككل قدرت ب 0.888، وهذا ما يدل على أن الاستبيان صادق بحيث يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة، وهذا ان دل يدل على أن عبارات الاستبيان صادق وتمثل المجتمع. بعد التطرق الى معامل الفا كرونباخ لابد من معرفة الخصائص العينة من جنس و سن، والمستوى التعليمي والموضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم 1: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	144	70.9%
أنثى	59	29.1%
المجموع	203	100%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المستجوبين هو 203 منهم 144 ذكر تعادل نسبتهم 70.9%، أما الاناث كان مجموعهم 59 ما يعادل 29.1% من مجموع العينة.

الجدول رقم 2: توزيع عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 20 سنة	32	15.8%
من 20 إلى 30 سنة	111	54.7%
من 30 إلى 40 سنة	40	19.7%
من 40 إلى 50 سنة	10	4.9%

%4.9	10	أكثر من 50 سنة
%100	203	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

يظهر الجدول أن 32 شخص من مجموع العينة ما يعادل 15.8% يقل عنهم عن 20 سنة، في حين 111 شخص يمثلون نسبة 54.7% من المجموع الكلي هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 30 سنة، أما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة فكان عددهم 40 شخص بنسبة 19.7%. أما باقي الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و 50 سنة كلن عددهم 10 بنسبة 4.9% من المجموع الكلي.

الجدول رقم 3: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	التكرار	المستوى التعليمي
% 0.5	1	ابتدائي
% 2.5	5	أساسي / متوسط
% 12.3	25	ثانوي
% 82.3	167	جامعي
% 2.5	5	أخرى
% 100	203	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

الأغلبية الساحقة حسب الجدول تبين أن الأشخاص المجيبين ذو مستوى جامعي اذ يبلغ عددهم 167 بمعدل يقدر بـ 82.3 %، في حين المستوى الثانوي يأتي في المقام الثاني اذ يبلغ عدد الأفراد 25 بنسبة 12.3 %. أما فيما يخص المستوى الابتدائي والمتوسط/ الأساسي فكانت نسبهم 0.5 % و 2.5 % على التوالي من المجموع الكلي، أما المستويات الأخرى الغير أكاديمية فكان عدد أفرادها 5 بنسبة 2.5 %.

3-2. توزيع عينة الدراسة حسب مؤشر الأداء الحكومي

جدول رقم 4: توزيع عينة الدراسة حسب الأداء الحكومي

النسبة المئوية %		التكرار		الأداء الحكومي
غير راض	راض	غير راض	راض	
% 89.7	% 10.3	182	21	ادارة الاقتصاد
% 86.7	% 13.3	176	27	ايجاد فرص العمل
% 82.8	% 17.2	168	35	تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
% 76.8	% 23.2	156	47	تحسين الخدمات الصحية الأساسية
% 85.2	% 14.8	173	30	خفض الاسعار
% 33.5	% 66.5	68	135	توفير الاستقرار والأمن الداخلي
% 76.8	% 23.2	156	47	معالجة احتياجات التعليم

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المجيبين غير راضين على أداء الحكومة فقد تراوحت نسبة عدم راضاهم بين 76.8% و 89.7%. إلا أنه كان هناك اجماع على أن هناك أداء حكومي فيما يخص توفير الاستقرار والأمن الداخلي، فكما نلاحظ أن 135 شخص من أصل 203 راضون على أن الحكومة تقوم بتوفير الأمن بنسبة 66.5 %، مقابل 68 شخص يرون أن الحكومة لا توفر الأمن بنسبة 33.5 %.

3-3. توزيع عينة الدراسة حسب مؤشر الثقة

في هذا العنصر قمنا بالتطرق الى مؤشر الثقة عن طريق دراسة الثقة في الأشخاص والثقة في المؤسسات، وتحصلنا على النتائج التالية: من الجدول أدناه نجد أن نسبة الثقة في الناس قدرت بـ 14.3% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع عدد المجيبين على وجوب الحذر الشديد وكان عددهم 174 من اجمالي المجيبين بنسبة تقدر بـ 85.7%.

جدول رقم 5: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في الناس

الثقة في الناس	التكرار	النسبة %
يمكن الثقة بمعظم الناس	29	14.3%
تحتاج الى الحذر الشديد	174	85.7%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

جدول رقم 6: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في الأشخاص

الثقة في الأشخاص	جيدة	متوسطة	منعدمة
عائلتك	89.2%	8.9%	2%
الجيران	17.2%	68%	14.8%
أشخاص تعرفهم شخصيا	42.9%	47.8%	9.4%
الناس الذين تلتقيهم للمرة الأولى	1.5%	36%	62.6%
أشخاص من انتماءات عرقية أخرى	3%	46.8%	50.2%
ناس من انتماءات دينية أخرى	3.9%	45.3%	50.7%
الناس الذين ينتمون لجنسية أخرى	3%	49.8%	47.3%
الأساتذة والمعلمين	22.7%	61.1%	16.3%
التجار	3.4%	47.8%	48.8%
الناس في منطقتك	9.4%	69%	21.7%
النواب السياسيون على المستوى المحلي	1%	20.2%	78.8%
النواب السياسيون على المستوى الوطني	1%	17.7%	81.3%
الأئمة ورجال الدين	25.1%	53.7%	21.2%
ممثلو النقابات	4.4%	35%	60.6%
الأطباء و الممرضين	19.2%	63.5%	17.2%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

جدول رقم 7: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في المؤسسات

الثقة في المؤسسات	جيدة	متوسطة	منعدمة
المؤسسات الدينية	24.6%	54.2%	21.2%
القوى الأمنية (الشرطة والجيش)	30%	54.2%	15.8%
الصحافة و التلفزيون	2%	41.4%	56.7%
اتحادات العمال	5.4%	44.8%	49.8%
المحاكم	10.8%	58.6%	30.5%
الأحزاب السياسية	0.5%	26.6%	72.9%
البرلمان	1.5%	24.1%	74.4%
البلدية ، الولاية ، الدائرة	3%	41.9%	55.2%
الجامعات	8.9%	68.5%	22.7%
الشركات الكبرى	5.4%	53.7%	40.9%
البنوك	10.3%	57.1%	32.5%
المنظمات البيئية	12.8%	56.7%	30.5%
المنظمات النسوية	3.4%	44.8%	51.7%
المنظمات الخيرية والإنسانية	25.6%	56.7%	17.7%
المؤسسات التعليمية الخاصة	18.7%	56.7%	24.6%
المؤسسات التعليمية العامة	13.8%	63.5%	22.7%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

نلاحظ أن الأفراد يثقون أكثر في عائلاتهم بدرجة أولى بنسبة 89.2%، بعد ذلك تأتي الثقة في الأشخاص الذين يعرفونهم شخصيا بنسبة 42.9%. أما في المرتبة الأخيرة يأتي النواب السياسيون على المستوى الوطني والمحلي بنسبة 1%. أما الثقة في المؤسسات فكانت جلها ثقة متوسطة.

4- تقييم الدراسة وفقا للاختبار الاحصائي: اختبار تساوي المتوسطات (Independent T-Test)

قمنا بتقسيم الاختبار الى ثلاثة مستويات من الثقة وهي الثقة العامة، الثقة في الأشخاص، الثقة في المؤسسات، اردنا معرفة مدى تأثير أداء المؤسسات السياسية على مستويات الثقة الثلاثة. من أجل القيام بهذا الاختبار قمنا بفحص اختلاف الوسط

الحسابي بين مجموعتين مستقلتين، ولإجراء هذا الاختبار كان لابد من المرور على اختبار التجانس Levene Test لتساوي التباين.

4

1- نتائج اختبار (Independent T-Test) بين الثقة العامة و أداء المؤسسات السياسية

جدول رقم 8: نتائج اختبار (Independent T-Test) الثقة في الناس حسب أداء المؤسسات السياسية

t-test for Equality of Means			Levene Test for Equality of Variances		
Sig (2-tailed)	df	t	Sig	F	
0.048	201	-1.985	0.000	13.196	Equal variances assumed ادارة الاقتصاد
0.139	32.488	-1.519			Equal variances not assumed
0.064	201	-1.863	0.001	11.106	Equal variances assumed ايجاد فرص العمل
0.144	33.218	-1.498			Equal variances not assumed
0.008	201	-2.689	0.000	18.391	Equal variances assumed تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
0.039	33.112	-2.147			Equal variances not assumed
0.012	201	-2.541	0.000	13.139	Equal variances assumed تحسين الخدمات الصحية الأساسية
0.037	34.262	-2.171			Equal variances not assumed
0.335	201	-0.966	0.072	3.268	Equal variances assumed خفض الأسعار
0.400	34.875	-0.852			Equal variances not assumed
0.904	201	1.121	0.814	0.056	Equal variances assumed توفير الاستقرار والأمن الداخلي
0.906	37.471	0.119			Equal variances not assumed
0.042	201	-2.049	0.002	9.964	Equal variances assumed معالجة احتياجات التعليم
0.083	34.602	-1.782			Equal variances not assumed

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- نلاحظ أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين إدارة الاقتصاد والثقة أظهر $\text{sig}=0.00$ وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا إلى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ إلى السطر الثاني والذي أظهر $\text{sig}=0.139$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن المتوسطات متساوية.

- بالنسبة لاختبار الثقة والأداء الحكومي فيما يخص إيجاد فرص عمل فإن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر $\text{sig}=0.001$ وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا إلى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ إلى السطر الثاني والذي أظهر $\text{sig}=0.144$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن المتوسطات متساوية.

- عند إجراء الاختبار بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا إلى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ إلى السطر الثاني والذي أظهر $\text{sig}=0.039$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.

- أظهر الاختبار بين الثقة تحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن $\text{sig}=0.000$ وهي نتيجة أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وبهذا تنتقل إلى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه إلى السطر الثاني والذي أظهر $\text{sig}=0.037$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.

- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أن $\text{sig}=0.072$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن التباينات متساوية، وبهذا تنتقل إلى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه إلى السطر الأول والذي أظهر أن $\text{sig}=0.355$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.

- عند استخدام اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار لوحظ أن $\text{sig}=0.814$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أن التباينات متساوية، وبهذا تنتقل إلى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه إلى السطر الأول والذي أظهر أن $\text{sig}=0.904$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.

انطلاقاً من نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن $\text{sig}=0.002$ وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا إلى اختبار

تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الثاني والذي أظهر $\text{sig} = 0.083$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.

2-4. نتائج اختبار (Independent T-Test) بين الثقة في النواب السياسيون و أداء المؤسسات السياسية

جدول رقم 10: نتائج اختبار (Independent T-Test) للثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب أداء المؤسسات السياسية

t-test for Equality of Means			Levene Test for Equality of Variances		
Sig (2-tailed)	df	T	Sig	F	
0.000	165	-4.445	0.325	0.976	Equal variances assumed ادارة الاقتصاد
0.000	164	-40.497			Equal variances not assumed
0.136	165	-1.497	0.131	2.299	Equal variances assumed ايجاد فرص العمل
0.597	1.006	-0.732			Equal variances not assumed
0.193	165	-1.306	0.188	1.745	Equal variances assumed تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
0.618	1.006	-0.684			Equal variances not assumed
0.006	165	-2.759	0.055	3.742	Equal variances assumed تحسين الخدمات الصحية الأساسية
0.000	164	-25.137			Equal variances not assumed
0.123	165	-1.551	0.118	2.472	Equal variances assumed خفض الأسعار
0.592	1.005	-0.744			Equal variances not assumed
0.283	165	-1.077	0.000	27.120	Equal variances assumed توفير الاستقرار والأمن الداخلي

0.000	164	-9.808			Equal variances not assumed
0.006	165	-2.811	0.063	3.513	Equal variances assumed
0.000	164	-			معالجة احتياجات التعليم
		25.612			Equal variances not assumed

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- نلاحظ أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين ادارة الاقتصاد والثقة أظهرت $\text{sig} = 0.325$ تعتبر نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.00$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

- بالنسبة لاختبار الثقة والأداء الحكومي فيما يخص ايجاد فرص عمل فان نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر $\text{sig} = 0.131$ وهي أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.136$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.

- عند اجراء الاختبار بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر $\text{sig} = 0.188$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.193$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.

- أظهر الاختبار بين الثقة تحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن $\text{sig} = 0.055$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.006$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات غير متساوية.

- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أن $\text{sig} = 0.118$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن التباينات متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر أن $\text{sig} = 0.006$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول ان المتوسطات متساوية.

- عند استخدام اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار لوحظ أن $\text{sig} = 0.000$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن $\text{sig} = 0.000$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

- انطلاقا من نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن 0.063 $\text{sig} =$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي

المتوسطات سنجأ الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.006$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

3-4. نتائج اختبار (Independent T-Test) بين الثقة في البرلمان وأداء المؤسسات السياسية

جدول رقم 11: نتائج اختبار (Independent T-Test) للثقة في البرلمان حسب أداء المؤسسات السياسية

t-test for Equality of Means			Levene Test for Equality of Variances		
Sig (2-tailed)	df	T	sig	F	
0.000	152	-6.461	0.325	0.973	Equal variances assumed ادارة الاقتصاد
0.000	150	-45.989			Equal variances not assumed
0.001	152	-3.319	0.047	4.012	Equal variances assumed ايجاد فرص العمل
0.227	2.020	-1.718			Equal variances not assumed
0.000	152	-4.536	0.129	2.326	Equal variances assumed تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
0.000	150	-32.282			Equal variances not assumed
0.028	152	-2.220	0.272	1.218	Equal variances assumed تحسين الخدمات الصحية الأساسية
0.276	2.034	-1.477			Equal variances not assumed
0.000	152	-4.014	0.012	6.478	Equal variances assumed خفض الأسعار
0.213	2.015	-1.798			Equal variances not assumed
0.159	152	-1.417	0.000	77.318	Equal variances assumed توفير الاستقرار والأمن الداخلي

0.000	150	-			Equal variances not assumed
		10.083			
0.024	152	-2.284	0.248	1.344	Equal variances assumed
					معالجة احتياجات التعليم
0.271	2.033	-1.497			Equal variances not assumed

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- من خلال نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين ادارة الاقتصاد والثقة أظهر $\text{sig} = 0.325$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.00$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات ليست متساوية.

- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة وإيجاد فرص عمل أظهر $\text{sig} = 0.047$ وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الثاني والذي أظهر $\text{sig} = 0.227$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن المتوسطات متساوية.

- لدراسة العلاقة بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر $\text{sig} = 0.129$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أن التباينات متساوية، وإذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر أن $\text{sig} = 0.000$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.

- أظهر الاختبار بين الثقة تحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن $\text{sig} = 0.272$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.028$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.

- اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أن $\text{sig} = 0.012$ وهي نتيجة أقل من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن $\text{sig} = 0.213$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.

- أظهر اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار أن $\text{sig} = 0.00$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات ليست متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن $\text{sig} = 0.00$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقول أن المتوسطات ليست متساوية.

- من خلال نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن 0.248 $\text{sig} =$ وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، وإذا انتقلنا

الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر $\text{sig} = 0.024$ وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

5- الخاتمة

الأداء الحكومي عنصر مهم لمعرفة مدى رضا الأفراد عن السياسات المنتهجة من طرف المؤسسات السياسية، وتفترن هذه الثقة بمدى استجابة الحكومة لانشغالات المواطنين. أظهرت الدراسة جملة من النتائج تمثلت في:

- هنالك علاقة بين الأداء الحكومي والثقة في العامة في الناس خاصة فيما تعلق في ادارة الاقتصاد، خفض الأسعار، توفير الأمن والاستقرار، ومعالجة احتياجات التعليم. الا أننا لم نجد هنالك تأثير لأداء المؤسسات السياسية والثقة العامة فيما يخص تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحسين الخدمات الصحية.
- عند دراسة تأثير أداء المؤسسات السياسية على الأفراد و الثقة في النواب على المستوى الوطني تحصلنا على أن هنالك تأثير للأداء على الثقة في النواب على المستوى الوطني من حيث ايجاد فرص العمل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة الى خفض الأسعار. انعدمت هاته العلاقة في كل من توفير الأمن والاستقرار، تحسين الخدمات الصحية، معالجة احتياجات التعليم، ادارة الاقتصاد.
- عند تقسيم الثقة في المؤسسات الى الثقة في البرلمان تحصلنا على أن الثقة في البرلمان وأداء المؤسسات السياسية في شقين فقط هما خفض الأسعار وايجاد فرص العمل. في مقابل ذلك لم هنالك تأثير للأداء الحكومي على الثقة في البرلمان في كل من ادارة الاقتصاد، تقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تحسين الخدمات الصحية، معالجة احتياجات التعليم وتوفير الأمن والاستقرار.

المراجع:

¹ NEWTON, K., & NORRIS, P. *Confidence in Public Institutions: Faith, Culture or Performance?* Pharr, S. and Putnam, R.(eds.): Disaffected democracies: What's Troubling the Trilateral Countries, 1999, p 7- 8.

² PUTNAM, R. D *The prosperous community*. The american prospect, 4(13), 1993.p35-42.

³ روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006م، ص 210 – 215 – 219.

⁴ LIPSET, S. M. *The confidence gap: Business, labor, and government in the public mind*. Johns Hopkins University Press, 1987. P 120.

⁵ R. PUTNAM, *Bowling Alone, The Collapse and Revival of American Community*, New York: Simon and Schuster, 2000. p 19.